



حنفي: نحن اليوم أمام سباق محوم حول دور المرفأ في المنطقة

تكون مرافقه بمثابة hub في المنطقة، وبالتالي المطلوب اليوم عدم اضاءة الفرصة في ظل هذا السباق المحموم".

وكان تحدث رئيس غرفة طرابلس والشمال توفيق دبوسي فأشار الى الحجم والقدرات الخدمائية التي توفرها حالياً المرفأ البحرية في لبنان وسوريا مجتمعاً، لافتاً الى أنها لا تستطيع تقديم خدمات إلا لمليونين ونصف المليون من الحاويات، في حين أن المنطقة تحتاج الى حركة 60 مليون حاوية، لذلك، نحتاج الى أن يكون مرفأ طرابلس مقصداً مركزياً جاذباً، وهذا ما دفعنا الى القيام بدراسة شاملة للشواطئ البحرية الممتدة من الناقورة حتى أقاصي الحدود الشمالية مع سوريا لنجد أن الموقع الطبيعي لمشروع منظومة لبنان الاقتصادية المتكاملة هو في طرابلس الكبرى، وهي تتواجد في اراض مملوكة من الدولة اللبنانية وغير معتدى عليها وتمتد من البترون حتى أقاصي عكار. من جهته، اعتبر رئيس مجلس إدارة ومدير عام "إيدال" الدكتور مازن سويد أن المنظومة الاقتصادية المتكاملة تنطوي على دراسة ضخمة وهي أول دراسة بهذا الحجم تأتي من جانب القطاع الخاص، مؤكداً أننا أمام مبادرة تركز على رؤية يجب أن نضعها في إطارها العملائي لا سيما أن هدفنا الرئيسي هو جذب المستثمرين وتوفير العديد من فرص العمل وهي حاجة لبنانية وعربية ودولية تلبى المصالح المشتركة خصوصاً أننا نشهد في المرحلة الراهنة تهاافتاً كبيراً على بناء شركات رائدة نضع من خلالها طرابلس ومشاريعها الكبرى على خارطة الإستقطاب الإستثماري الدولي.

بدوره أثنى رئيس مجموعة الاقتصاد والاعمال رؤوف أبو زكي على المنظومة، مؤكداً أن هذه المشاريع الإستثمارية بالرغم من كونها إقليمية ودولية فهي لبنانية بإمتياز وعلى إتحاد غرفنا اللبنانية تبني كل تلك المشاريع لاننا نرى فيها مشاريع رائدة، ونحن نقف دائماً الى جانب الرئيس دبوسي في مشاريعه الوطنية الإنقاذية التي يطلقها من طرابلس الكبرى.

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

أكد الأمين العام لإتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي أن مشاريع غرفة طرابلس والشمال تنطوي على رؤية للرئيس توفيق دبوسي لطالما تناولنا مختلف جوانبها معه، وهي مشروعات تركز على أساسيات إستراتيجية ولوجيستية تحتضن العديد من المشروعات ذات القيمة المضافة التي تجعل من طرابلس محوراً جاذباً، وهي وليدة إبتكارات غرفة طرابلس المنتسبة الى اتحاد الغرف اللبنانية الذي بدوره عضوا بارزا في إتحاد الغرف العربية الذي يعد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي.

كلام حنفي جاء خلال إطلاق شراكة بين رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال توفيق دبوسي ومدير عام المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان "إيدال" مازن سويد، تركز على تبني "إيدال" لمبادرة غرفة طرابلس القائمة على المشروع الإستثماري المتمثل بالمنظومة الاقتصادية الوطنية اللبنانية من طرابلس الكبرى الذي يتمتع بأهمية إقليمية على ضوء إعادة بناء مرفأ بيروت والتكامل الممكن بين المرفئين وكذلك لدراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة إهراءات في مرفأ طرابلس لتعزيز الأمن الغذائي وبالتالي التسويق المستقبلي للمشروعين.

واعتبر حنفي أن هذا المشروع الضخم يجعل من مرفأ طرابلس محوراً ومقصداً لعمليات الحاويات وإستقبال السفن العملاقة وذلك بحكم الظهير الكبير للمرفأ، وتهدف الى تطويره وتحديثه وربطه بحركتي النقل البحري والبري إضافة الى مشروع الصوامع (الإهراءات) الذي يحقق الأمن الغذائي ليس للبنان وحسب وإنما للمنطقة بكاملها وعلى نطاق الخارطة الاقتصادية العالمية، لأنها ستكون محور سلسلة إمدادات عالمية وهذا ما يحقق التكامل في المنظومة الاقتصادية ومشروعات أخرى يطلق عليها النقل المتعدد الوسائط، وهو مشروع نحتاج اليه ليس على المستوى الوطني، وإنما على مستوى المنطقة العربية. وقال: "نحن نتطلع الى ان يبصر هذا المشروع النور في اقرب وقت ممكن لما له من فوائد ضخمة خاصة بعد الأزمة الحالية القائمة".

وأكد أن "هذا المشروع الضخم في حال تم تنفيذه، سيجعل من مرفأ طرابلس مرتكز أساسي بين المرفأ العربية، خصوصاً وأنه في ظل المتغيرات السياسية والاستراتيجية في المنطقة حيث تشهد تحولات في التحالفات والتوازنات، هناك من يسعى الى أن



■ Hanafy: We are facing Today a Feverish Race over the Role of Ports in the Region

The Secretary-General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafy, affirmed that Tripoli and North Chamber projects contain the vision of President Tawfiq Daboussi, which we have always dealt with in various aspects with him, which are projects based on strategic and logistical fundamentals that embrace many projects with added value that make Tripoli an attractive hub, and are the result of Tripoli Chamber's innovations, affiliated with the Lebanese Chambers Union, which in turn is a prominent member of the Union of Arab Chambers, which is the true representative of the Arab private sector. Hanafy's words came during the launch of a partnership between the President of the Chamber of Commerce, Industry and Agriculture in Tripoli and the North Tawfiq Daboussi and the General Director of the General Organization for the Promotion of Investments in Lebanon "IDAL" Mazen Sweid, based on IDAL's adoption of the Tripoli Chamber's initiative based on the investment project represented by the Lebanese national economic system from Greater Tripoli, which enjoys regional importance in light of the rebuilding of the Beirut port and the possible integration between the two ports, as well as for studying the economic feasibility of establishing waste in the port of Tripoli to enhance food security and thus the future marketing of the two projects.

Hanafy considered that this huge project makes the port of Tripoli a hub and destination for container operations and the reception of giant ships, by virtue of the large back of the port, and aims to develop, modernize and link it to the maritime and land transport movements in addition to the silos project that achieves food security not only for Lebanon, but for the entire region and the scope of the global economic map, because it will be the focus of a global supply chain, and this is what achieves integration in the economic system and other projects called multimodal transport, and it is a project that we need not only at the national level, but at the level of the Arab region. He added, "We are looking forward to seeing this project be born as soon as possible because of its huge benefits, especially after the current crisis."

He also stressed that "this huge project, if implemented, will make the

port of Tripoli a central base among Arab ports, especially since in light of the political and strategic changes in the region where we are witnessing shifts in alliances and balances, there are those who seek to make their ports a hub in the region, and thus what is required today is not to miss an opportunity in light of this feverish race."

The President of Tripoli and North Chamber, Tawfiq Daboussi, referred to the size and service capabilities that are currently provided by the sea ports in Lebanon and Syria combined, pointing out that they can only provide services to two and a half million containers, while the region needs the movement of 60 million containers. We need the port of Tripoli to be a central attractive destination, and this is what prompted us to conduct a comprehensive study of the sea shores extending from Naqoura to the far reaches of the northern border with Syria, to find that the natural site of the Lebanon Integrated Economic System project is in Greater Tripoli, which is located in lands owned by the Lebanese state, free and extends from Batroun to the far reaches of Akkar.

For his part, the Chairman and General Manager of IDAL, Dr. Mazen Sweid, considered that the integrated economic system involves a huge study and is the first study of this size by the private sector, stressing that we are facing an initiative based on a vision that we must put in its operational framework, especially since our main goal is to attract investors and provide many job opportunities, which is a Lebanese, Arab and international need that meets common interests, especially since we are witnessing in the current stage a great rush to build pioneering partnerships through which we put Tripoli and its major projects on the map of international investment attraction.

In turn, the head of Al-Iktissad Wal-Aamal Group, Raouf Abu Zaki, praised the system, stressing that these investment projects, despite being regional and international, are Lebanese with distinction, and the Union of our Lebanese Chambers has adopted all these projects because we see them as pioneering projects. We always stand by President Daboussi in his national rescue projects that he launches from Greater Tripoli.

Source (Union of Arab Chambers)

تراجع عجز الميزان التجاري التونسي 29 في المئة

كشفت المعهد التونسي للإحصاء عن تراجع العجز التجاري في تونس بنحو 4.7 مليار دينار بنهاية شهر سبتمبر (أيلول) الماضي ليسجل إجمالي العجز منذ بداية العام الجاري قرابة 10.1 مليار دينار (3.7 مليار دولار)، أي تراجعاً بنسبة 29 في المئة وسط تراجع المبادلات التجارية بشكل ملحوظ مقارنة مع ذات الفترة من السنة الماضية.

وشهدت الصادرات التونسية انكماشاً 16.6 في المئة، بينما شهدت الواردات تراجعاً أكبر بنحو

21.3 في المئة، فيما سجلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات نتيجة لهذا الانكماش الاقتصادي، تحسناً بـ4.1 في المئة مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية، بلغت 73.1 في المائة.

وسجلت صادرات قطاع النسيج والملابس والجلد تقلصاً بنسبة 18.1 في المئة، بينما سجل قطاع الطاقة تراجعاً 28.4 في المئة، أما صادرات قطاع



الصناعات الميكانيكية والكهربائية فقد تراجعت دورها بنسبة 20.1 في المئة.

وعلى مستوى الواردات فقد تراجعت دورها نتيجة للانكماش الاقتصادي المسجل خلال الأشهر الماضية، حيث بلغ الانخفاض حوالي 25.8 في المئة لمواد التجهيز والمواد الأولية، بينما المواد نصف المصنعة فتراجعت 19.9 في المئة، في حين تقلصت واردات المواد الاستهلاكية 18.2 في المئة بينما سجلت مواد الطاقة تراجعاً حاداً قدر بنسبة 33.7 في المئة.

وكشفت المعهد التونسي للإحصاء عن تراجع الصادرات مع أهم الشركاء الأوروبيين على غرار فرنسا بنسبة 25.6 في المئة وألمانيا بنسبة 23 في المئة وإيطاليا بنسبة 14.7 في المئة. وعلى الصعيد العربي، فقد انخفضت الصادرات مع الجزائر 34 في المئة وليبيا بنسبة 18.8 في المئة.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

Tunisia's Trade Deficit Decreased by 29 percent

The Tunisian Institute of Statistics revealed that the trade deficit in Tunisia decreased by 4.7 billion dinars at the end of last September, to record the total deficit since the beginning of this year about 10.1 billion dinars (3.7 billion dollars), a decline of 29 percent amid a marked decline in trade exchange, compared to the same period last year.

Tunisian exports witnessed a contraction of 16.6 percent, while imports witnessed a greater decline by about 21.3 percent, while the coverage of imports by exports registered a 4.1 percent improvement compared to the first nine months of this year, reaching 73.1 percent.

Exports of the textile, clothing and leather sector recorded a decrease by 18.1 percent, while the energy sector recorded a 28.4 percent decline. As for the exports of the mechanical and

electrical industries sector, they also decreased by 20.1 percent.

At the level of imports, they declined in turn as a result of the recorded economic downturn during the past months, as the decline amounted to about 25.8 percent for processing and raw materials, while semi-finished materials decreased by 19.9 percent, imports of consumables decreased by 18.2 percent and the energy materials recorded a sharp decline estimated at 33.7 percent.

The Tunisian Institute of Statistics revealed a decline in exports with the most important European partners, such as France by 25.6 percent, Germany by 23 percent, and Italy by 14.7 percent. On the Arab level, exports decreased with Algeria by 34 percent and Libya by 18.8 percent.

Source (Asharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

ارتفاع احتياطي العملات الأجنبية في الاردن 8.4 في المئة

أظهرت أرقام البنك المركزي الأردني، ارتفاع احتياطي العملات الأجنبية في أول تسعة أشهر من العام الحالي 8.4 في المئة مقارنة مع مستواه في نهاية العام 2019. وبلغت قيمة الاحتياطي من العملات الأجنبية للمملكة في نهاية سبتمبر (أيلول) الماضي نحو 13.2 مليار دولار مقارنة مع نحو 12.17 مليار دولار في نهاية 2019.

ووفقاً للمركز فإن سبب الارتفاع في احتياطي العملات يعود إلى إصدار الأردن لسندات دولية في يوليو (تموز) الماضي بقيمة 1.75 مليار دولار.

وبدأ الاحتياطي الأجنبي في الأردن بالتأثر سلباً منذ بداية العام 2016 بعد تباطؤ النمو في حوالات المغتربين والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي وهي العوامل المغذية



لاحتياطي العملة الأجنبية في المملكة. ويكشف البنك المركزي الأردن عن ارتفاع الأصول الاحتياطية (عملات وذهب وسندات وأذونات)، على أساس سنوي بنسبة 15.6 بالمئة، صعوداً من من 11.906 مليار دينار (16.787 مليار دولار).

وبحسب البنك المركزي، فإن الاحتياطي يكفي لفترة تزيد عن 7 أشهر، ولمواجهة متطلبات المدفوعات الخارجية والاستيراد لما يزيد عن 6 أشهر. وتحسنت وتيرة نمو الاحتياطي للنقد الأجنبي في الأردن خلال العام الجاري، رغم تزايد المخاطر الاقتصادية والمالية عالمياً، بسبب تفشي جائحة كورونا، ما دفع غالبية الاقتصادات للنحوط بالنقد الأجنبي.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

Foreign Currency Reserves in Jordan Rose by 8.4 percent

The figures of the Central Bank of Jordan showed that foreign exchange reserves increased in the first nine months of this year by 8.4 percent compared to their level at the end of 2019. The value of foreign currency reserves of the Kingdom reached about \$13.2 billion at the end of last September compared to about 12.17 billion dollars at the end of 2019.

According to the central bank, the reason for the increase in currency reserves is due to Jordan's issuance of international bonds in July, worth 1.75 billion dollars.

Foreign reserves in Jordan began to be negatively affected since the beginning of 2016, after the slowdown in growth in remittances from expatriates, tourism income and foreign investment, which are factors

feeding the foreign currency reserves in the Kingdom.

The Central Bank of Jordan reveals an increase in reserve assets (currencies, gold, bonds and bills), on an annual basis, by 15.6 percent, up from 11.906 billion dinars (16.787 billion dollars).

According to the Central Bank, the reserve is sufficient for a period of more than 7 months, and to meet the requirements of external payments and imports for more than 6 months. The growth of foreign exchange reserves in Jordan has improved during the current year, despite the increasing global economic and financial risks, due to the outbreak of the Corona pandemic, which prompted most economies to hedge foreign exchange.

Source (Asharq Al-Awsat Newspaper, Edited)



■ المغرب يتوقع نهوا اقتصاديا 4.8 في الهنة في 2021

المقيمين في الخارج والاستثمارات الأجنبية، وجميعها مصادر رئيسية للعملة الصعبة.

وكان العاهل المغربي أعلن في يوليو (تموز) ضخ نحو 12.8 مليار دولار لدعم الاقتصاد في مواجهة تداعيات فيروس كورونا، وإنشاء صندوق للاستثمار الإستراتيجي مهمته دعم الأنشطة الإنتاجية وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص. وسيتواصل دعم الاستثمار العمومي ليلبلغ 230 مليار درهم (نحو 24.9 مليار دولار)، مضيًا أن 45 مليار درهم ستموّل عبر الصندوق الجديد. وأعدت المملكة فتح معظم النشاط الاقتصادي منذ أواخر مايو بعد إغلاق فرض في 20 مارس لاحتواء تفشي الفيروس. المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرف)

توقعت الحكومة المغربية عقب اجتماع لمجلس الوزراء أن ينمو اقتصاد المغرب 4.8 بالمئة في 2021، وأن يتقلص عجز الميزانية إلى 6.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار لفت وزير الاقتصاد والمالية المغربي الى أن صيانة الوظائف ودمج الاقتصاد غير الرسمي في مقدمة الأهداف.

وكان الديوان الملكي توقع في تموز (يوليو) بعد مراجعة لميزانية العام 2020 أن يبلغ العجز 7.5 بالمئة وأن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي خمسة بالمئة في أعقاب تفشي فيروس كورونا. ونما اقتصاد المغرب 0.1 بالمئة فقط في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، ثم انكمش 13.8 بالمئة في الربع الثاني وسط تضرر الطلب المحلي والخارجي من جائحة «كوفيد-19». وأضررت الجائحة بالصادرات وقطاع السياحة والتحويلات من المغاربة

Moroccans living abroad, and foreign investment, all of which are major sources of hard currency.

In July, the Moroccan monarch announced the pumping of about \$12.8 billion to support the economy in the face of the repercussions of the Coronavirus, and the establishment of a strategic investment fund whose mission is to support productive activities and finance major investment projects between the public and private sectors. Public investment will continue to amount to 230 billion dirhams (about 24.9 billion dollars), adding that 45 billion dirhams will be funded through the new fund. The kingdom has reopened most of the economic activities since late May after the lockdown which was imposed on March 20 to contain the virus outbreak.

Source (Al-Raya Newspaper-Qatar, Edited)

■ Morocco Expects an Economic Growth of 4.8% in 2021

The Moroccan government expected, after a cabinet meeting, that Morocco's economy would grow by 4.8 percent in 2021, and that the budget deficit would narrow to 6.5 percent of GDP.

In this context, the Moroccan Minister of Economy and Finance pointed out that preserving jobs and integrating the informal economy are among the top goals.

The royal court had expected in July, after reviewing the 2020 budget that the deficit would reach 7.5 percent and gross domestic product would shrink by five percent in the wake of the outbreak of the Coronavirus. Morocco's economy grew by only 0.1 percent in the first three months of this year, and then shrank by 13.8 percent in the second quarter, as domestic and foreign demand was hit by the "Covid-19" pandemic. The pandemic has affected exports, the tourism sector, remittances from



■ ستاندرند اند بوز: المصارف الخليجية ستواجه تدهورا في الربحية

في توقعاتها على المصارف المصنفة بدول الخليج مع التركيز على مصارف السعودية والبحرين والإمارات. وتوقعت وكالة موديز الأميركية للتصنيف الائتماني أن تبلغ خسائر المصارف الخليجية 13 مليار دولار خلال العام الجاري. كما توقعت أن تتواصل كلف مخاطر الأصول الرديئة في الارتفاع بسبب هشاشة أداء العديد من قطاعات الاقتصاد وغياب الدعم الحكومي. مفصحة عن أن سعر الفائدة الأميركية المنخفضة والتي تعتمد عليها المصارف المركزية الخليجية تساهم في تراجع ربحية المصارف بسبب ضعف هوامش ربحية القروض، علما أن العملات الخليجية ترتبط بسعر ثابت مقابل الدولار.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

توقعت وكالة التصنيف الدولية "ستاندرند أند بوز"، أن تواجه المصارف الخليجية خلال الـ 18 شهراً المقبلة أزمات تراجع الربحية، وتدهور نوعية الأصول، وربما ضغوطاً متزايدة لخفض كلف التشغيل عبر تنفيذ صفقات اندماج. وبنت الوكالة توقعاتها حول أداء البنوك الخليجية على أساس أن العالم سيتمكن من إيجاد لقاح ناجع وفعال للسيطرة على جائحة كورونا بمنصف العام المقبل، واستقرار أسعار النفط حول 50 دولاراً للبرميل خلال العام 2021. كما توقعت "ستاندرند أند بوز" أن تنمو الاقتصادات الخليجية بنسبة 2.4% خلال العام المقبل مقارنة بما تعانیه من انكماش في العام الجاري والذي قدرت له أن يبلغ 5.6% بنهاية العام الجاري. مبيّنة أنه في حال عدم وجود لقاح ناجع، فإن وضع المصارف الخليجية سيزداد سوءاً. وركزت وكالة التصنيف

■ Standard & Poor's: Gulf Banks Will Face a Decline in Profitability

The international rating agency, Standard & Poor's, expected that during the next 18 months, Gulf banks will face the crises of declining profitability, deteriorating asset quality, and possibly increasing pressure to reduce operating costs through the implementation of merger deals. The agency built its forecast on the performance of Gulf banks on the basis that the world will be able to find an effective vaccine to control the Corona pandemic by the middle of next year, and stabilize oil prices around \$50 a barrel during the year 2021.

Standard & Poor's also expected that the Gulf economies will grow by 2.4% during the next year compared to the contraction they are suffering from this year, which was estimated to reach 5.6% by the end of this year. Indicating that in the absence of a successful vaccine, the situation of Gulf banks will worsen.

The rating agency focused its forecast on rated banks in the Gulf States, with a focus on Saudi, Bahrain and UAE banks.

Moody's, the US credit rating agency, expects the losses of Gulf banks to reach 13 billion dollars this year. It also expected the costs of bad assets to continue to rise due to the poor performance of many sectors of the economy and the absence of government support. It also disclosed that the low US interest rate adopted by the Gulf central banks contributes to the decline in the profitability of banks due to the weak profit margins of loans, noting that the Gulf currencies are linked at a fixed rate against the dollar.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)